

الهيئة المسؤولة عن التطوير تبدأ إجراءات نزع ملكية عقارات

نبدأ - في انعكاسٍ لرؤيةٍ مُفرطة تخدمُ الذُخبة وتغفلُ عن السياق الشعبي للمدُن السعودية، أعلنت الهيئةُ المسؤولة عن تطوير مدينة الرياض بدءَ إجراءات نزع ملكية العقارات المُتعارضة مع مشاريع تطوير الطرق الرئيسية، وهو ما يُظهر نمطًا مُتكرّرًا من استغلال السُلطة بعيدًا عن شفافية القرار أو إشراك المجتمع في التخطيط.

الخُطّاء هذه تشملُ الطريقَ الدائريَ الشرقيَ الثاني، وطريق الثمامة، وطريق مشعل بن عبد العزيز، إضافةً إلى الجسرين الموازيين للجسر المُعلّق، والتقاطُع الدائري الغربي مع طريق جدّة. كلُّ ذلك في سياقٍ توسّعٍ عُمراني تفرضُه السُلطات، دون مراعاةٍ للأثر التاريخي والاجتماعي والمعيشي على السكّان المتضررين، الذين يُقتَلون ويُهَجَّرون من أراضيهم، وتُقطَع أرواقُهم.

المُمارسات هذه تمثّل تغوُّلاً على حقوق الملكية الفردية، وتكشفُ انعدامَ آليات التعويض العادل والمُشاركة المجتمعية. كما تُبرز هذه المشاريع غيابَ تخطيطٍ تنمويٍّ شامل، فالأولى تحسين البنية التحتية في الأحياء المُهشّمة وتوجيه الإنفاق لتلبية الأولويات المعيشية.

إنَّ الحاصلَ في الرياض لا يُفَسِّرُ إلا بوضوحٍ استمراراً لنهجٍ عشوائي غير خاضع للمساءلة، حيث تُدار المدينة كواجهة تجميلية بلا عمق ولا هُوية.